

السعودية شريك اساسي للولايات المتحدة في حماية "اسرائيل".. محققة أممية: تجاهل بايدن عقاب ابن سلمان أمر خطير للغاية ولكن له أسباب مقنعة!! #مبس صور

التغيير

في تقرير على موقع منظمة السلام العالمي أعدته "ماري إدوارد" وترجمه "التغيير" اوضح التقرير ان محققة في حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تحدثت قائلة أن قرار الولايات المتحدة تسمية الحاكم الفعلي للمملكة، الأمير محمد بن سلمان، المسؤول عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي في 2018 بينما لم تعاقبه بأي شكل من الأشكال كان أمراً "خطيراً" للغاية".

ومضت المحققة لتصرح مرة أخرى عن اعتقادها بأن الولايات المتحدة يجب أن تعاقب الأمير مباشرة، وتذهب إلى أبعد من ذلك لتقول، "من الصعب للغاية، من وجهة نظري، إن لم يكن خطيراً ، الاعتراف بذنب شخص ما ثم إخبار ذلك الشخص ولكننا لن نفعل أي شيء ، يرجى المضي قدماً كما لو أننا لم نقل شيئاً، هذا بالنسبة لي هو تحرك خطير للغاية من جانب الولايات المتحدة ". واستدركت قائلة: ولكن هذا لا يعني أن

الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً فقد صدر حظر سفر على 76 شخص وفرضت عقوبات مالية على شخصيات حكومية بارزة متورطة في القتل.

وتقول المحققة التي لم يورد التقرير اسمها أن المشكلة في الحقيقة تكمن في أن الجاني الرئيسي قد أفلت بالكاد بصفعة على معصمه.

وأضافت مبررة تصرف إدارة بايدن: بالطبع كان لدى الولايات المتحدة أسباب مقنعة لاتخاذ مسار العمل الذي قاموا به. أولاً ، يُنظر إلى المملكة منذ فترة طويلة على أنها حليف مهم في الشرق الأوسط ، وهي أساسية لمساعدة الولايات المتحدة في حماية "إسرائيل" وإبقاء التهديد الإيراني للكيان بعيداً. علاوة على ذلك ، تشتري المملكة مليارات الدولارات سنوياً من المعدات العسكرية الأمريكية وتحفظ بالعديد من القواعد العسكرية والاستخباراتية الأمريكية المهمة.

متحدثاً عن الوضع، صرح المتحدث باسم البنتاغون "جون كيربي": "من الناحية العسكرية ، لدينا التزامات هناك في المملكة، وسنواصل الوفاء بها". يولد هذا النوع من التبعية مواقف مثل الوضع الحالي، حيث ستخضع الولايات المتحدة في نهاية المطاف، بغض النظر عن القيم التي تدعي أنها تجسدها وتكافح من أجلها، تحت وطأة ما تعتبره مصالح أكثر إلحاحاً.

الرسالة التي ترسلها الولايات المتحدة مليئة بالتناقض. في الأيام الأولى لرئاسته، تعهد جو بايدن باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه المملكة وطرح سياسات تهدف إلى الحد من مبيعات الأسلحة والحد من الوجود العسكري للمملكة في اليمن. بعد ذلك، قال وزير الخارجية أنطوني بلينكن في تصريحاته: "بينما لا تزال الولايات المتحدة مستثمرة في علاقتها مع المملكة ، أوضح الرئيس بايدن أن الشراكة يجب أن تعكس قيم الولايات المتحدة. ولهذه الغاية، أوضحنا تماماً أنه يجب إنهاء التهديدات والاعتداءات التي تتجاوز الحدود الإقليمية من قبل المملكة ضد النشطاء والمعارضين والصحفيين. لن نتسامح معهم الولايات المتحدة". لذا فإن ممارسة مثل هذا التساهل الآن عند مواجهة القتل الوحشي لمواطن أمريكي يرسل إشارات مختلطة.

في نهاية المطاف، المشكلة مع رفض الولايات المتحدة معاقبة الأمير، هي الرسالة التي ترسلها إليه، وأولئك الذين يسعون للتصرف مثله، وأولئك الذين يقعون ضحايا لجرائم عنف مماثلة.

في حين أنه قد يكون من المبالغة القول إن الإجراءات الأمريكية تمكّن الأمير -ابن سلمان- ، إلا أنها

لا تعمل كرادع قوي بما فيه الكفاية. علاوة على ذلك ، فإن هذه الإجراءات وغيابها يبعث برسالة إلى الشعب وعائلة جمال خاشقجي الحزينة، مفادها أن هناك القليل من المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالشخصيات البارزة.

أخيراً ، كيف يمكن لأي مواطن أمريكي أن يشعر بالأمان أثناء سفره إلى الخارج مع العلم أن الولايات المتحدة لن تحمي حقه في الحياة والعدالة؟ مرة أخرى ، فإن الولايات المتحدة ، التي لطالما دافعت عن اللقب كمُدافع عن حقوق الإنسان وحامية لها ، وهو اللقب الذي تبنته إدارة بايدن بفارغ الصبر عندما تولى المنصب، قد فشل.

إذا كانت الولايات المتحدة قد تصرفت، فربما كان هناك خطر من أن الأمير شعر بالازدراء بما يكفي لإقامة علاقات أوثق مع روسيا والصين. ولكن هل البديل هو السماح له بالاعتقاد بأنه أفلت من مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان بشكل أفضل؟ هل من الأفضل أن يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها فاعلة ذات مصلحة ذاتية، ومحتوى يغض الطرف دون ضمان أن هذا النوع من السلوك تجاه الصحفيين والمعارضين لن يستمر؟ سيكون من المهم في السنوات المقبلة مشاهدة كيفية تعامل الإدارة الجديدة مع القيادة في المملكة، ومن الصعب تخيل مدى ابتعادنا عن الخط الذي إذا تم تجاوزه، فسوف يدفع الولايات المتحدة أخيراً إلى اتخاذ إجراءات أكثر تحديداً.